

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ١٠ ربيع الاول سنة ١٤٠١ هـ . الموافق ١٥ كانون الثاني سنة ١٩٨١ م . العدد ٢٩٨

الفهرس

صفحة

- ٥٢ قانون مؤقت رقم (٢) لسنة ١٩٨١ قانون معدل لقانون إيجار ويسع الاموال غير المنقولة من الاجانب
- ٥٣ تعليمات الادارة العرفية المعدلة رقم (١) لسنة ١٩٨١
- ٥٤ تعليمات رقم (١٨) لسنة ١٩٨٠ تعليمات القبول والدوام والامتحانات لبرنامج تأهيل الموظفين الاداريين العاملين في وزارة التربية والتعليم
- ٥٦ تعليمات رقم (١٩) لسنة ١٩٨٠ تعليمات الدراسة والامتحانات وتقدير النتائج والاعادة والفصل في معاهد كليات المجتمع
- ٦٠ قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
- ٦٩ تصحيح خطأ

هكذا من الأصول

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٤

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي - ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم (٢) لسنة ١٩٨١

قانون معدل لقانون ايجار وبيع الاموال غير المنقولة من الاجانب

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ايجار وبيع الاموال غير المنقولة من الاجانب لسنة ١٩٨١) ويقرأ مع القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٣، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

ب- بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة تعتبر عقود ايجار غير الاردنيين التي تجاوزت مدتها ثلاث سنوات دون اذن من مجلس الوزراء صحيحة اذا وافق المجلس على ذلك، ما لم يكن قد صدر حكم قطعي بإبطال العقد.

١٩٨٠/١٢/٢٤

الحسين بن طلال

وزير المعدل	وزير المالية	وزير الاعلام	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
احمد عبدالكريم الطراونة	سالم مساعده	عدنان ابو عوده	
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير شؤون الارض المحتلة	وزير المواصلات	وزير الزراعة
كامل الشريف	حسن ابراهيم	الدكتور محمد عضوب الزين	مروان حودين
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل ووزير الثقافة والشباب بالوكالة	وزير التبوين	وزير الداخلية	وزير الخارجية
المهندس علي السحيبات	ابراهيم ايوب	سليمان عرار	مروان القاسم
وزير العمل ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة	وزير الصحة	وزير التربية والتعليم	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
الدكتور جواد العناتي	الدكتور زهير ملخص	الدكتور سعيد التل	حكمت السكاك
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الاشغال العامة ووزير السياحة والاثار بالوكالة	وزير المهندسين عوني المصري	وزير الصناعة والتجارة
حسن المومني			وليد مصفور

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بعد الاطلاع على المادة ١٢٥ من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٤

نصدر اراءتنا بوضع التعليمات التالية:-

تعليمات الادارة العرفية المعدلة

رقم (١) لسنة ١٩٨١

صادرة بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (١٢٥) من الدستور

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات الادارة العرفية المعدلة لسنة ١٩٨١) وتقرأ مع (تعليمات الادارة العرفية لسنة ١٩٦٧) المشار اليها فيما يلي بالتعليمات الاصلية وما طرأ عليها من تعديلات كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل الفقرتين (ق، ل) من المادة الثامنة من التعليمات الاصلية باضافة العبارة التالية الى آخر كل منها:-
ما لم يكن هنالك شخص مدني مشتكي عليه في الجريمة المسندة للضابط او الفرد في القوات المسلحة او الامن العام او المحاربات العامة فتجرى محاكمتها مع امام المحكمة العرفية العسكرية.

١٩٨٠/١٢/٢٤

الحسين بن طلال

وزير المعدل	وزير المالية	وزير الاعلام	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
احمد عبدالكريم الطراونة	سالم مساعده	عدنان ابو عوده	
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير شؤون الارض المحتلة	وزير المواصلات	وزير الزراعة
كامل الشريف	حسن ابراهيم	الدكتور محمد عضوب الزين	مروان حودين
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل ووزير الثقافة والشباب بالوكالة	وزير التبوين	وزير الداخلية	وزير الخارجية
المهندس علي السحيبات	ابراهيم ايوب	سليمان عرار	مروان القاسم
وزير العمل ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة	وزير الصحة	وزير التربية والتعليم	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
الدكتور جواد العناتي	الدكتور زهير ملخص	الدكتور سعيد التل	حكمت السكاك
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الاشغال العامة ووزير السياحة والاثار بالوكالة	وزير المهندسين عوني المصري	وزير الصناعة والتجارة
حسن المومني			وليد مصفور

تعليمات رقم (١٨) لسنة ١٩٨٠

تعليمات القبول والدوام والامتحانات لبرنامج تأهيل الموظفين الاداريين العاملين في وزارة التربية والتعليم صادرة بالاستناد للمادة ٢٣ من نظام التأهيل والتدريب التربوي رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١ :

المادة ١ : تسمى هذه التعليمات (تعليمات القبول والدوام والامتحانات لبرنامج تأهيل الموظفين الاداريين العاملين في وزارة التربية والتعليم لسنة ١٩٨٠ ويعمل بها اعتباراً من ١/٩/١٩٨٠ م :

المادة ٢ : يكون للكليات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :
الوزارة : وزارة التربية والتعليم

المركز : مركز التأهيل والتدريب اثناء الخدمة

البرنامج : برنامج تأهيل الموظفين الاداريين العاملين في وزارة التربية والتعليم من حملة شهادة للدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها ، ومدته اربعة فصول دراسية ، ومحتواه كما ورد في الخطة الدراسية التي وضعت له :

المساق : المقرر الدراسي في مبحث من المباحث لمدة فصل دراسي ، والمخصص له عدد معين من الساعات المعتمدة حسب الخطة الدراسية للبرنامج :

الفصل الدراسي : المدة الزمنية التي تعطى فيها مجموعة من المساقات الدراسية ولا تقل عن ستة عشر اسبوعاً .
الدارس : من يلتحق بالبرنامج للدراسة فيه (ذكر او انثى) .

الاداريون : الموظفون العاملون في الوزارة الذين يقومون بالاعمال الادارية المساعدة مثل المحاسبة ، السكرتارية ، ادارة المستودعات ، المكتبات ، حفظ الملفات ،

المادة ٣ - أ - يشترط في من يقبل في البرنامج للحصول على الدبلوم ان يكون حاصلاً على شهادة الدراسة الثانوية العامة الاكاديمية او التجارية او شهادة المترك الاردنية ، أو ما يعادلها وان يكون من الموظفين الاداريين العاملين في وزارة التربية والتعليم ، ويجوز ان يلحق بالبرنامج اداريون عاملون في المؤسسات التربوية الاخرى غير التابعة للوزارة :

ب - يسمح لمن يرغب من العاملين في الادارة التربوية بغض النظر عن مؤهله ان يدرس اي مساق او مساقات يشعر بحاجة اليها دون ان يكمل متطلبات الدبلوم ويعطى اشعاراً بنجاحه فيها :

المادة ٤ - الدوام

أ - لا يقبل الدارس بعد اسبوعين من بدء الدراسة :

ب - من يتغيب أكثر من ١٥ ٪ من المدة المقررة للفصل لا يحسب له نتيجة الفصل ، ولا يسمح له بالتقدم للامتحان النهائي فيه وعليه ان يعيد الفصل في فصل مماثل :

المادة ٥ - الامتحانات

١ - تتكون علامة المساق من :

١ - علامة المشاركة وتتضمن الامتحانات القصيرة والعملية للتقارير واية نشاطات اخرى يتطلبها المساق ويخصص لها ٥٠ ٪ من العلامة الكلية .

٢ - علامة الامتحان النهائي للمساق ، ويخصص لها ٥٠ ٪ من العلامة الكلية :

ب - تعطى علامة الصفر للدارس الذي يتغيب عن اي امتحان بعذر غير مقبول :

ج - علامة النجاح في كل مساق (نظري او عملي) هي ٦٠ ٪ من العلامة الكلية ، ومن يرصد في مساق نظري او عملي يسمح له بالتقدم لامتحان اكمال في ذلك المساق واذا رسب في امتحان الاكمال عليه ان يعيد دراسة المساق . اما بالنسبة لمساقات الطبايع فيوضع ترتيب خاص بها يبين الحد الأدنى من السرعة والاثقان المطلوب للنجاح في كل منها :

د - يجرى تقويم التطبيقات العملية (المتابعة الميدانية) حسب الخطة التي توضع لها :

هـ - يكون سلم العلامات التي تمنح للدارسين في المركز كما يلي :

العلامة	الرمز	التقدير
٩٠-١٠٠	أ	ممتاز
٨٠-٨٩	ب	جيد جداً
٧٠-٧٨	ج	جيد
٦٠-٦٩	د	مقبول
٥٩ فما دون	هـ	راسب

المادة ٦ - أ - بمنح الدارس الذي ينهي بنجاح متطلبات الدبلوم تصديقاً باستحقاق شهادة الدبلوم :

ب - بمنح للدارس بناء على طلبه تصديقاً بتحصيله الفعلي في البرنامج :

هنا من التأهيل

تعليمات رقم (١٩) لسنة ١٩٨٠

تعليمات الدراسة والامتحانات وتقدير النتائج والاعادة والفصل في معاهد كليات المجتمع

المادة الاولى: - تسمى هذه التعليمات (تعليمات الدراسة والامتحانات وتقدير النتائج والاعادة والفصل في معاهد كليات المجتمع لعام ١٩٨٠ للبرامج التي تؤدي الى الحصول على الدبلوم ويعمل بها من العام الدراسي ٨٠/٨١) .

المادة الثانية: - يكون للكليات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك.

الوزارة	وزارة التربية والتعليم .
الوزير	وزير التربية والتعليم .
معهد كلية المجتمع	كل مؤسسة تعليمية اشتملت على تعليم اي نوع من انواع المواد التعليمية والمهارات بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها بحيث تقل مدة الدراسة فيها عن (٤) سنوات .
المساق	هو المقرر الدراسي في مبحث من المباحث لمدة فصل دراسي ويخصص له عدد معين من الساعات المعتمدة .
الساعة المعتمدة	وحدة قياس تعليمية تساوي دراسة (١٦) ساعة صفية خلال الفصل الدراسي الواحد والتي تتطلب من الطالب مثل هذا العدد من الساعات للمطالعة واعداد الابحاث والتقارير وغير ذلك من الامور المتعلقة بمادة المساق .
الفصل الدراسي	ومدته (١٦) اسبوعا تشمل فترة الامتحانات .
الفصل الصيفي	ومدته (٨) اسابيع تشمل فترة الامتحانات .

المادة الثالثة: - الخطة الدراسية: -

تشمل الخطة الدراسية في كل تخصص في معاهد كليات المجتمع المتطلبات التي يقرها مجلس التربية والتعليم

المادة الرابعة: - مدة الدراسة والعمل الدراسي للطالب: -

أ - يكون الحد الأدنى لمدة الدراسة في معاهد كليات المجتمع اربعة فصول دراسية والحد الاعلى ستة فصول دراسية للبرامج التي لا يزيد مجموع ساعاتها المعتمدة على (٨٥) ساعة .

ب - يكون الحد الأدنى لمدة الدراسة في معاهد كليات المجتمع ستة فصول دراسية والحد الاعلى تسعة فصول دراسية للبرامج التي يزيد مجموع ساعاتها المعتمدة على (٨٥) ساعة .

ج - يكون الحد الأدنى للساعات المعتمدة التي يدرسها الطالب المسجل في معهد الكلية (١٢) ساعة معتمدة للفصل الدراسي والحد الاعلى (١٨) ساعة معتمدة مع مراعاة ماورد في الفقرتين أ ، ب من نفس المادة .

المادة الخامسة: للدوام: -

أ - تشترط المواظبة في جميع الحصص النظرية والعملية في المساق الذي يسجل فيه الطالب .

ب - اذا غاب الطالب اكثر من ١٥ ٪ ولم يتجاوز ٢٥ ٪ من مجموع الساعات المقرر لكل مساق دون عذر مرضي او قهري يقبله مدير معهد الكلية يحرم الطالب من التقدم للامتحان النهائي لذلك المساق ويعطى الحد الأدنى للعلامة وهي (٤٠ ٪) وتدخل النتيجة في حساب معدل علامات الطالب الفصلي ومعدله التراكمي لغراض الوضع تحت المراقبة والفصل .

ج - اذا غاب الطالب بسبب المرض او لعذر قهري يقبله مدير معهد الكلية فلا يجوز ان يتجاوز الغياب في مجموعه (٢٥ ٪) من الساعات وفي الحالات التي تجاوز فيها غياب الطالب بعذر مقبول نسبة ٢٥ ٪ يعتبر منسحباً من ذلك المساق .

د - يشترط في العذر المرضي ان يكون بشهادة صادرة من طبيب حكومي او معتمدة منه ومصدقة حسب الاصول وان تقدم الى مدير معهد الكلية ويوافق عليها في خلال مدة لا تتجاوز اسبوعين من تاريخ انقطاع الطالب عن المواظبة وفي الحالات القاهرة يقدم الطالب ما يثبت عذره القهري خلال اسبوع من تاريخ زوال اسباب الغياب .

المادة السادسة: الامتحانات والعلامات والمعدلات: -

أ - يجري حساب العلامات وتسجيلها لكل مساق من مائة على ان يبين في سجل العلامات عدداً للساعات المعتمدة للمساق .

ب - تكون الامتحانات في كل مساق على ثلاثة انواع: الاختبارات اليومية والابحاث والتقارير والمشاركة الامتحانات نصف الفصلية وتكون عادة في منتصف الفصل الدراسي ، الامتحانات الفصلية وتكون في الاسبوع الاخير من الفصل الدراسي .

ج - تتألف العلامة النهائية للمساق من مجموع العلامات المتحصلة من: -

علامة الامتحان الفصلي بنسبة ٥٠ /

علامة امتحان نصف الفصل بنسبة ٢٠ /

العلامات اليومية للفصل الدراسي بنسبة ١٥ /

الابحاث والتقارير والمشاركة وما الى ذلك بنسبة ١٥ ٪

د - تتألف العلامة النهائية للمساق الذي يتضمن تطبيقاً عملياً في المختبر او المشغل او الميدان من: -

العلامة المخصصة للجزء النظري بنسبة عدد الساعات المعتمدة المخصصة له ونحسب كساورد في الفقرة (ج) من هذه المادة .

العلامة المخصصة للجزء العملي تكون بنسبة الساعات المعتمدة المخصصة لذلك الجزء .

هـ - لا يجوز تعديل اية علامة بعد مضي اسبوعين من اعلان النتائج واذا حصل اعتراض خلال اسبوعين على علامة ما واقتنع بذلك مدير معهد الكلية فيحال الامر على لجنة من ثلاثة مدرسين من ذوي الاختصاص نفسه للبت فيه ويكون قرارها نهائياً .

و - تحفظ اوراق الامتحانات في معهد الكلية لمدة فصل دراسي واحد فقط .

كل من المأهول

- ز . كل من يتغيب عن امتحان معلمي مقبول فعليه تقديم ما يثبت علمه المساق خلال ثلاثة ايام من تاريخ زوال العذر . واما من يتغيب عن الامتحان النهائي المعلم بعذر يقبله مدير معهد الكلية فان مدير معهد الكلية يبلغ قراره بقبول العذر الى معلم المساق لاجراء اختبار معروض للطلاب في مدة اقصاها نهاية الفصل الذي يلي الفصل الذي عقد فيه الامتحان
- ح . اذا ضبط الطالب اثناء الامتحان متلبسا بالغش فيعطى الحد الأدنى للعلامة النهائية للمساق وتطبق عليه تعليمات العقوبات المعمول بها في معهد الكلية .
- ط . الحد الأدنى للنجاح في المعدل التراكمي هو ٦٠٪ .
- ك . المعدل التراكمي هو معدل علامات جميع المساقات التي درسها الطالب في ذلك الفصل / الفصول ويجري حسابه بضرب علامة كل مساق داخل في المعدل في عدد ساعاته المعتمدة وقسمة مجموع حواصل الضرب الناتجة على مجموع عدد الساعات المعتمدة .
- ل . تصنف علامات المساق وفق الجدول التالي :

العلامة والمعدل	التقدير	الرمز
١٠٠ / ٩٠	ممتاز	أ
٨٩ - ٨٠	جيد جداً	ب
٧٩ - ٧٠	جيد	ج
٦٩ - ٥٠	مقبول	د
٤٩ - ٤٠	مقصر	هـ

المادة السابعة : انذار الطالب وفصله من معهد الكلية :

- أ . ينذر الطالب الذي يحصل على معدل تراكمي اقل من ٦٠٪ في جميع المساقات التي درسها ويكون تحت التجربة .
- ب . عند حصول الطالب على انذار فعليه ان يلغي مفعوله في مدة اقصاها فصلان دراسيان من تاريخ الانذار ويلغي الطالب مفعول الانذار برفع معدله التراكمي في نهاية الفصلين الدراسيين الى معدل ٦٠٪
- ج . يستمر الطالب تحت مفعول الانذار لمدة فصلين دراسيين آخرين اذا حصل على معدل تراكمي ٥٩٪ .
- د . لا يعتبر فصل الصيف فصلا كاملا لاغراض الالذار الطالب الذي يحصل على معدل تراكمي اقل من ٥٩٪ .
- هـ . يفصل من معهد الكلية الطالب الذي يخفق في الغاء مفعول الانذار بعد مرور المدة المحددة وهي فصلان دراسيان من تاريخ الانذار ويستثنى من ذلك الطالب الذي اتم بنجاح (ثلاثي) مجموع الساعات المعتمدة لبرنامجهم .
- و . يفصل الطالب من معهد الكلية اذا حصل على اقل من ٥٠٪ من المعدل التراكمي باستثناء الفصل الدراسي الاول .

المادة الثامنة : اعادة دراسة المساقات والانسحاب منها :

- أ . على الطالب اعادة دراسة كل مساق مقرر يحصل فيه على نتيجة مقصر .
- ب . للطالب اعادة دراسة المساق الاختياري الذي يحصل فيه على نتيجة مقصر او دراسة نظير ذلك المساق .
- ج . للطالب اعادة دراسة اي مساق يحصل فيه على اقل من ٦٠٪ لاغراض رفع معدله التراكمي الى حده الأدنى .
- د . اذا احاد الطالب دراسة مساق لرفع معدله التراكمي تدخل علامته الاعلى لذلك المساق في حساب معدل الفصل والمعدل التراكمي والمعدل العام ، ولا تدخل ساعات ذلك المساق في حساب عدد الساعات المطلوبة للتخرج الا مرة واحدة .
- المادة التاسعة : يسمح للطالب بالانسحاب من مساقات سجل لها ، وازدادة مساقات جديدة خلال الاسبوعين الاولين من الفصل الدراسي وخلال الاسبوع الاول من بداية الفصل الصيفي . ولا تثبت المساقات التي انسحب منها في سجله التراكمي .

المادة العاشرة : تأجيل الدراسة :

- أ . يجوز لمدير معهد الكلية تأجيل دراسة الطالب الراغب لمدة لا تزيد على فصلين دراسيين وفصل صيفي على ان يتقدم ذلك الطالب بطلبه الى مدير معهد الكلية في مدة اقصاها اسبوعان من بداية الفصل الدراسي .
- ب . لا تحسب مدة التأجيل من الحد الاعلى للمدة المسموح بها للحصول على شهادة معهد الكلية كما ورد في المادة (٤) من هذه التعليمات .
- ج . اذا زادت مدة التأجيل على المدة الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة يعتبر تسجيل الطالب ملغى ويعامل معاملة الطالب الجديد .
- د . لا تؤجل دراسة الطالب المستجد او المنتقل الى معهد الكلية الا بعد مضي فصل دراسي واحد على الاقل على دراسته في معهد الكلية .

المادة الحادية عشرة : الانتقال الى معهد الكلية :

- يجوز لمدير معهد الكلية الموافقة على نقل الطلاب الى معهد كليته في حالة وجود شواغر يمكنه ووفق الشروط التالية :
- أ . استيفاء شروط القبول في معهد الكلية المنقول اليها في العام الدراسي الذي التحق به الطالب في معهد الكلية الاول .
- ب . ان يكون منتقلا من كلية تعترف بها وزارة التربية والتعليم .
- ج . ان يكون قد اتم دراسة فصل دراسي من مواد الخطة الدراسية التي يرغب في دراستها .
- د . ان يكون حاصلا على معدل تراكمي لا يقل عن ٦٠٪ في المساقات التي درسها في معهد كليته السابقة .
- هـ . لا تدخل المساقات التي سبق للطلاب ان درسها في معهد كلية اخرى وغير مرقرة في الخطة الدراسية ضمن معدله في معهد الكلية المنقول اليها .
- و . تنظر لجنة خاصة في الوزارة في المساقات التي درسها الطالب في معهد الكلية / الجامعة المنقول منها لغرض معادلة هذه المساقات في ضوء الخطة الدراسية لبرنامج الذي يرغب الطالب الالتحاق به .

المادة الثانية عشرة : يقوم معهد الكلية بتزويج جميع الطلاب الذين اتموا بنجاح الخطة الدراسية لبرنامجهم وفق ما جاء في هذه التعليمات للامتحان العام الذي تنعقد للوزارة .

هنا من الامور

قرار رقم (٢١) لسنة ١٩٨٠

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٨٠/٩/٢ رقم خ/١٠١٩/٥ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير البند الثاني من الفقرة (أ) من المادة التاسعة والمواد ٣٣، ٣٢، ٢٥ من قانون خدمة العلم رقم ١ لسنة ١٩٧٦ والمادتين ٤٦، ٤٧ من نظام الموظفين في البنك المركزي الاردني رقم ٦ لسنة ١٩٧٠ وبيان ما يلي :

١ - هل يجوز للبنك المركزي تعيين المكلف باداء خدمة العلم موظفا في البنك اذا كان هذا المكلف قد حصل على تأجيل للخدمة لمدة سنتين استنادا للبند الثاني من الفقرة (أ) من المادة التاسعة من قانون خدمة العلم بسبب كونه ملتحقا في احد المعاهد كطالب منتظم في الدراسة المسائية في المعهد وذلك على ضوء احكام المادتين ٣٣، ٣٢ من هذا القانون والفقرة (ز) من المادة السابعة من نظام الموظفين في البنك المركزي .

٢ - على فرض جواز تعيينه موظفا في البنك واستدعي للخدمة وهو على رأس عمله بعد انقضاء سنتي التأجيل فهل يجوز للبنك الاستمرار في دفع رواتبه الشهرية اثناء قيامه بخدمة العلم وذلك على ضوء المادة ٢٥ من قانون خدمة العلم والمادة ٤٦ من نظام الموظفين في البنك المركزي المشار اليه آنفا .

٣ - اذا كان تعيينه في البنك غير جائز ما هي الاجراءات القانونية التي يعمين على البنك المركزي اتباعها لتصويب الوضع . وما هي الحقوق القانونية المترتبة لمثل هذا المكلف الذي يجري تعيينه في البنك اثناء تأجيل خدمته للعلم : وبعد الاطلاع على كتاب محافظ البنك المركزي الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/٨/٣٠ وتديق النصوص القانونية يتبين :

١ - ان البند الثاني من الفقرة (أ) من المادة التاسعة من قانون خدمة العلم تنص على ما يلي : (تؤجل خدمة العلم في وقت السلم لطلبة المعاهد دون المستوى الجامعي او ما يعادلها داخل المملكة او خارجها والتي يكون الالتحاق بها بشهادة الدراسة الثانوية او ما يعادلها ولا تزيد مدة الدراسة فيها على سنتين شريطة ان لا تزيد سن الطالب خلال فترة التأجيل في هذه الحالة على الاربعة وعشرين عاما او الى ان يتخرج من المعهد ايها أسبق) .

٢ - ان الفقرة (أ) من المادة ٢٥ منه تنص على ما يلي : (على الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة والهيئات الاعتبارية الاخرى واصحاب الاعمال الاحتفاظ لمن يستدعي لاداء خدمة العلم او خدمة الاحتياط من موظفيها او مستخدميها او عمالها بوظيفته او بعمله او بما هو مساو له بالراتب او الاجر طيلة مدة وجوده في الخدمة على انه يجوز تعيين آخرين بدلا منهم بصفة مؤقتة الى ان ينتهوا من اداء خدمتهم الاحتياطية) .

٣ - ان المادة ٣٢ منه تنص على ما يلي (لا يجوز استخدام اي شخص ذكر بعد اكتماله الثامنة عشرة من عمره لدى اي جهة او ابقاؤه في وظيفته او عمله او منحه ترخيصا في مزاولة اية مهنة حرة او قيده في جدول او سجل المشتغلين او المرخصين بها ما لم يكن قد ادي الخدمة الفعلية او أجلت له او استثنى او اعفي منها) .

٤ - ان الفقرة (أ) من المادة ٣٣ منه تنص على ما يلي : (للمكلفين الذين اجلت خدمتهم بسبب عدم تمكن القوات المسلحة من استيعابهم الحق بالتقدم للتوظيف في الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية وفي الشركات والمؤسسات الخاصة وتسلم وظائفهم واعمالهم الى ان يستدعوا للخدمة) .

٥ - ان الفقرة (ز) من المادة السابعة من نظام الموظفين في البنك المركزي الاردني المشار اليه آنفا تنص على انه لا يعين اي شخص في احدى وظائف البنك الدائمة الا اذا كان مؤديا واجب الخدمة الوطنية او معفى منها اعضاء نهائيا أو مؤقتا بمقتضى احكام القانون .

٦ - ان الفقرة (أ) من المادة ٤٦ من هذا النظام تنص على ما يلي : (اذا استدعي موظف للخدمة العسكرية فيعتبر منتدبا ويستوفي راتبه كاملا من البنك طيلة مدة الخدمة العسكرية) .

وعلى ضوء هذه النصوص نجد انها تتعلق بالنقطة الاولى ان ما يستفاد من نص المادة ٣٢ من قانون خدمة العلم ان واضع القانون اجاز استخدام المكلف بخدمة العلم في الحالات التالية :

١ - اذا ادى خدمة العلم الفعلية .

٢ - اذا اجلت له هذه الخدمة .

٣ - اذا استثنى او اعفي منها .

وحيث ان عبارة (اجلت له) الواردة في هذه المادة قد جاءت بصيغة الاطلاق

فانها يجب ان تجري على اطلاقها بحيث تشمل جميع حالات تأجيل خدمة العلم الواردة في هذا القانون ما دام لم يرد ما يقيد بها بالنص او بالدلالة .

وحيث ان المادة التاسعة من نفس القانون قد عدت الحالات التي توجب تأجيل خدمة العلم ومن ضمنها الحالة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من هذه المادة الباقية عن تأجيل خدمة المكلفين الذين لا تتمكن القوات المسلحة من استيعابهم .

فان ما ينبغي على ذلك انه من الجائز استخدام المكلف باداء خدمة العلم لمن اجلت له هذه الخدمة مهما كان سبب التأجيل .

اما القول بان التأجيل الذي يجوز معه استخدام المكلف مقصور على التأجيل المبحوث عنه في المادة ٣٣ الخاص بالمكلفين الذين تؤجل خدمتهم بسبب عدم تمكن القوات المسلحة من استيعابهم - فهو قول لا يستند الى اساس لانه يتعارض مع نص المادة ٣٢ الذي اجاز استخدام كل من اجلت له الخدمة مهما كان سبب التأجيل - كما اسلفنا .

اما كون الفقرة (ز) من المادة السابعة من نظام الموظفين في البنك المركزي الاردني قد حددت الحالات التي يجوز معها تعيين المكلف بخدمة العلم في وظيفة في البنك وهي :

١ - اذا كان مؤديا واجب خدمة العلم .

٢ - اذا كان معفى منها اعضاء نهائيا او مؤقتا بمقتضى القانون .

ولم يرد في هذه الفقرة ذكر لتأجيل خدمة العلم فان ذلك لا يعني عدم جواز تعيين من اجلت خدمته تأجيلا مؤقتا لاي سبب من اسباب التأجيل ذلك لان الاعفاء من اداء خدمة العلم اعضاء مؤقتا فضلا عن انه يشمل تأجيل الخدمة . فان جواز استخدام المكلف الذي اجلت خدمته منصوص عليه في قانون خدمة العلم الذي هو الواجب التطبيق .

هذا من المأمور

اما فيما يتعلق بالنقطة الثانية فان نص الفقرة (أ) من المادة ٤٦ من نظام موظفي البنك المركزي صريح في انه اذا استدعي موظف للخدمة العسكرية فيعتبر متقدما ويستوفي راتبه كاملا من البنك طيلة مدة الخدمة العسكرية .

ولهذا فان المكلف بخدمة العلم الذي اجلت خدمته بسبب الدراسة وجرى تعيينه موظفا في البنك اثناء فترة التأجيل ثم استدعي لاداء خدمة العلم وهو قائم على رأس عمله يعتبر متقدما ويستحق راتبه كاملا من البنك طيلة مدة ادائه هذه الخدمة .

اما فيما يتعلق بالنقطة الثالثة فيما ان استخدام المكلف بخدمة العلم الذي اجلت خدمته امر جائز كما اسلفنا فانه لا عمل للبحث في هذه النقطة .

لهذا ما تقرر في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر في ١٤ صفر سنة ١٤٠١ هجري الموافق ١٩٨٠/١٢/٢١

مندوب البنك المركزي المدير التنفيذي للشؤون الادارية	عضو رئيس ديوان التشريع (مخالف)	عضو عضو محكمة التمييز	عضو عضو محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين الرئيس الاول لمحكمة التمييز
محمد عبد الحميد جاسر	عيسى طاش	عبد الكريم معاذ	صلاح ارشيدات	موسى الساكت

قرار المخالفة

لرئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء

اني اخالف الاكثوية المحترمة فيما ذهبت اليه من انه يجوز للمؤسسات العامة والخاصة والاشخاص استخدام المكلف الذي اجلت له خدمة العلم للسباح له بمواصلة الدراسة في احد المعاهد المنصوص عليها في البند (٢) من الفقرة (أ) من المادة (٩) من (قانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية) رقم (١) لسنة ١٩٧٦ .

ان الرأي المشار اليه يعتمد بصورة رئيسية على النص العام الوارد في المادة (٣٢) من القانون المذكور والذي يقضي بعدم جواز استخدام اي شخص بعد اكاله الثامنة عشرة من عمره لدى اي جهة او ابقاؤه في وظيفته (عالم يكن قد ادى الخدمة الفعلية او اجلت له او استثنى او اهنى منها . ومن الواضح ان هذا النص ليس خاصا ولا متعلقا بتأجيل خدمة العلم ، بل هو خاص ويتعلق بأمور اخرى ، وقد جاءت الاشارة فيه الى تأجيل الخدمة بصورة عارضة وعامة ، اقتضاها سياق النص ليس الا . واما حالات تأجيل الخدمة واسبابها وشروطها وقبورها فقد خصص لها المشرع مواد اخرى في القانون .

وبناء على ذلك فانه لا يمكن - بل لا يجوز - الاخذ بأحكام المادة (٣٢) من قانون خدمة العلم وحدها ، وعموميتها الواضحة تلك ، وبعدها عن احكام التأجيل ، للقول بأن اي تأجيل لخدمة العلم لاي شخص ، ومهما كانت اسبابه ، يسمح باستخدام ذلك الشخص للعمل لدى اي جهة من الجهات .

وللتوصل الى الرأي الصحيح في التفسير المطلوب لابد من فهم الابعاد الحقيقية لقانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية . فان هذا القانون - وكما هو واضح من مجموع احكامه - يقضي بأن يصبح كل اردني ذكر تحت تصرف القانون عند بلوغه الثامنة عشرة من عمره وحتى الحد الاقصى للسنة التي حددها القانون نفسه للتحرر من تلك الخدمة .

ذلك هو الاصل والقاعدة في القانون المذكور ، مما يجعله من القوانين الآمرة المتعلقة بالمصلحة الوطنية العليا ، بحيث يدخل بجميع احكامه في نطاق النظام العام . ومن هنا فاننا لا نجهل ولا نصادف احدا بتركها شخصيا او خيارا في التصرف بممارسه المكلفون بخدمة العلم او السلطات التي انيط بهان تنفيذ القانون ، كما نراه يحجر على حرية العمل والسفر وحق التعلم الا في حدود ما تسمح به احكامه .

ولا يستثنى من ذلك الاصل الا الاشخاص الذين نص القانون نفسه بصراحة على استثنائهم منه ، وضمن الشروط والقيود التي اوردتها احكامه ، وذلك اما بأعفائهم من خدمة العلم والخدمة الاحتياطية او بتأجيلها لهم .

فما يتعلق بالتأجيل فقد اوردت المادة (٩) من القانون حالات تأجيل خدمة العلم على سبيل الحصر ، كما نصت على اسباب التأجيل والشروط والقيود التي تربط بكل حالة من تلك الحالات .

وكما انه لا يجوز التوسع في حالات التأجيل تلك ، لانها وردت استثناء من الاصل من جهة وعلى سبيل الحصر من جهة اخرى ، فانه لا يجوز التوسع ايضا في الشروط والقيود التي تتعلق بكل حالة منها ، لان في ذلك امالا لتصوص القانون واجتهادا في موردها ، وهو غير جائز . ومن جهة اخرى فان التوسع في تفسير تلك الشروط والقيود يعني تحوير حالات التأجيل من احكام القانون ، وترك كيفية تنفيذ كل منها رهنا بمشقة اخرى غير مهيئة للقانون .

وبناء على ذلك فانه مادام ان تأجيل خدمة العلم للطالب مقرون بحكم القانون بسبب محدد هو إتاحة الفرصة امامه للدراسة، فانه من غير الجائز لاحد ان يتوسع في هذا الحكم تحت اي مبرر من المبررات، وبالتالي فلا يجوز اتمام القول هنا بجواز استخدام مثل ذلك الطالب في اي عمل من الاعمال خلال مدة التأجيل، وذلك بغض النظر عن اي مبررات عملية او واقعية قد يمكن سوقها في هذه الحالة لاثبات ان بإمكان الطالب ان يعمل ويدرس في نفس الوقت، فقد تجاهل القانون بحق مثل تلك المبررات وابقاها بعيدا عن احكامه، أخذنا في ذلك بحقيقة ان الدراسة تستغرق وقت الطالب كله، ولا تقتصر على الساعات المحدودة التي يقضيها على مقعد الدراسة سواء كانت صباحية او مسائية.

وتأييدا لتلك الاحكام جميعا، وتنويعا لها، فقد جاء المشرع بالفقرة (أ) من المادة (٣٣) من قانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية، لتنص بصراحة على انه (للمكلفين الذين اجلت خدمتهم بسبب عدم تمكن القوات المسلحة من استيعابهم الحق بالتقدم للتوظيف في الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية وفي الشركات والمؤسسات الخاصة وتسلم وظائفهم واعمالهم الى ان يستدعوا للخدمة).

وحيال وضوح وصراحة هذا النص، فانه يكفي القول انه لو كان قانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية يسمح للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية والخاصة والشركات باستخدام اي شخص اجلت خدمته لاي سبب من الاسباب - كما ذهبت الاكثريّة المحترمة - لما كانت بالمشرع حاجة بأن يأتي بأحكام الفقرة (أ) من المادة (٣٢) ويضعها في صلب القانون.

وبناء على ذلك كله، فأني ارى انه لا يجوز لاي جهة من الجهات استخدام اي شخص للعمل لديها بعد بلوغه الثامنة عشرة من عمره الا اذا كانت خدمة العلم قد اجلت له لسبب واحد محدد فقط هو عدم استيعاب القوات المسلحة له، واما اذا كانت خدمته قد اجلت لانه طالب سواء في مدرسة ثانوية او في معهد او في كلية جامعية فلا يجوز لاي جهة استخدامه للعمل لديها، وعلى ذلك الشخص تكريس مدة التأجيل للدراسة لانها منحت لهذه الغاية فقط بحكم القانون.

رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء

عيسى طباش

قرار رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٠

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١١/١٦/١٩٨٠ رقم خ/١٣٠٥٢/٥، اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين في مكتب رئيسه لاجل تفسير المادة الثامنة من قانون خدمة العلم رقم ١ لسنة ١٩٧٦ وبيان ما يلي:

١ - اذا التحق الابن بالقوات المسلحة لاداء خدمة العلم لوجود شقيق له وخلال ادائه هذه الخدمة توفي شقيقه واصبح هو الابن الوحيد لوالديه فهل يعني من الخدمة المتبقية عليه ام انه يمتنع عليه اكمال تلك المدة بحيث يلزم بعد ذلك بالخدمة الاحتياطية.

٢ - اذا اهنى الابن من خدمة العلم بسبب كونه الابن الوحيد لوالديه ثم رزق والده بطفل ذكر هل يبقى قرار الاعفاء قائما أم يتوجب تكليفه باداء خدمة العلم لانه لم يعد الابن الوحيد لوالديه.

وبعد الاطلاع على كتاب القائد العام للقوات المسلحة الاردنية الموجه لدولة رئيس الوزراء بتاريخ ١١/١٠/١٩٨٠

وتدقيق النصوص القانونية تبين ان الفقرة (ج) من المادة الثامنة من قانون خدمة العلم تنص على ان الابن الوحيد لوالديه او لوالده او لوالدته احياء كانوا ام امواتا يعني من خدمة العلم.

وحيث انه من القواعد القانونية المقررة ان (ما جاز للعلل بطل زواله) وانه (اذا زال المانع عاد الممنوع).

وحيث ان المقصود من القاعدة الاولى ان الامور التي تجوز بناء على الاعذار يبطل الجواز فيها اذا زالت تلك الاعذار.

كما ان المقصود بالقاعدة الثانية انه اذا كان الشيء مشروعا في الاصل وامتنع حكم مشروعته بمال، فان حكم المشروعية يعود بزوال ذلك المانع.

وحيث ان العذر الذي اوجب اعفاء الابن من خدمة العلم والمانع من تكليفه باداء هذه الخدمة بمقتضى المادة الثامنة المطلوب تفسيرها هو انه الابن الوحيد لوالديه او لوالده او لوالدته.

فانه اذا زال العذر والمانع يبطل مفعول الاعفاء ويصبح في حكم العدم ويعود الممنوع

وهو التكليف باداء خدمة العلم او الاعفاء منها.

وينبغي على ذلك مايلي:

١ - اذا التحق الابن بالقوات المسلحة لاداء خدمة العلم ولم يصدر قرار باعفائه من هذه الخدمة بسبب وجود شقيق له ثم توفي الشقيق قبل ان يكمل الابن مدة الخدمة القانونية، فان قرار تكليفه باداء الخدمة يبطل ويعين عندئذ اعتبار الابن معفى من خدمة العلم نظرا لزوال المانع من الاعفاء.

٢ - اذا صدر قرار باعفاء الابن من خدمة العلم لانه الابن الوحيد لوالديه ثم رزق الوالدان بطفل ذكر فان قرار الاعفاء يزول بزوال العذر الذي بني عليه.

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره

صدر في ١٤ صفر سنة ١٤٠١ هجري الموافق ١٩٨٠/١٢/٢١

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
منسوب وزير الدفاع	رئيس ديوان التشريع	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
العميد الركن	في رئاسة الوزراء	عبد الكريم معاذ	صالح ارشيدات	مؤسس السكاك
محمد سمير حسن	عيسى طباش			

هذا من المأهول

قرار رقم (١) لسنة ١٩٨١

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٨٠/٩/١٣ رقم م/٥٢٢/١٠٤٦٥ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة السادسة المعدلة والفقرة (ج) من المادة ٢٥ من نظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي رقم ١٣ لسنة ١٩٦٩ وبيان ما يلي :

١ - هل من الجائز ترفيع الموظف الذي يشغل وظيفة مساعد نائب المدير العام في مؤسسة الاقراض الزراعي قبل صدور النظام رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٩ الى الدرجة الخاصة براتب شهري مقداره ١٦٠ - ١٨٠ ديناراً اذا لم يتوفر فيه الشرط المنصوص عليه في الفقرة (ج) من المادة السادسة المعدلة التي لا تجيز نقل أي شخص لهذه الوظيفة ما لم يكن قد أمضى في الدرجة الأولى (أ) ست سنوات على الأقل . ويفرض جواز ذلك هل يعتبر الترفيع الى هذه الدرجة وجوباً وبأثر رجعي اعتباراً من ١٩٧٩/١/١ تطبيقاً للنظام السابق رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ الذي نص على هذه الرجعية .

٢ - هل يجوز تطبيق الفقرة (ج) من المادة ٢٥ وترفيع مساعد نائب المدير العام الى درجة أعلى دون التقيد بالشرط الخاص بأكمال الموظف مدة ست سنوات على الأقل في الدرجة الأولى (أ) بخلافاً لنص الفقرة (ج) من المادة السادسة المعدلة ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب مدير عام مؤسسة الاقراض الزراعي الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/٩/٧ وتديق النص القانوني يتبين ما يلي :

١ - ان المادة السادسة من نظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ قبل تعديلها كانت تعتبر وظيفة المدير العام ونائب المدير العام للمؤسسة من الدرجة الخاصة ولم يرد ذكر لوظيفة مساعد نائب المدير العام وإنما حددت رواتب موظفي الصنف الأول بالرواتب المخصصة للدرجة الأولى والدرجة الثانية والدرجة الثالثة .

٢ - لقد عدلت هذه المادة بالنظام رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ باضافة فقره جديدة اليها تحت حرف (ج) وهي تنص على اعتبار مساعد نائب المدير العام في المؤسسة موظفاً من الدرجة الخاصة وراتب شهري مقداره ١٣٦ - ١٤٨ ديناراً واشترطت لنقل مشغل هذه الوظيفة الى الدرجة الخاصة المذكورة ان يكون قد أمضى في الدرجة الأولى (أ) ست سنوات على الأقل .

٣ - تم الغيت المادة السادسة برمتها بموجب النظام رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٩ واستعوض عنها بنص جديد مؤلف من ثلاث فقرات وقد نصت الفقرة (ج) منها على ان راتب مساعد نائب المدير العام هو ١٦٠ - ١٨٠ ديناراً في الشهر بزيادة سنوية مقدارها (٥) دنانير واشترطت لنقل أي شخص الى هذه الوظيفة ان يكون قد أمضى في الدرجة الأولى (أ) ست سنوات وقد نشر هذا النظام في عدد الجريدة الرسمية (٢٨٦٠) الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٦ . وقد ورد في المادة الأولى منه على انه يعمل بهذا النظام من ١٩٧٩/١/١ أي بأثر رجعي . وعلى ضوء هذه النصوص يجب ان الفقرة (ج) من المادة السادسة المعدلة بالنظام الأخير أجازت

نقل أي شخص الى وظيفة مساعد نائب المدير العام بالراتب المعين فيها وقدره ١٦٠ - ١٨٠ ديناراً سواء اكان عند نفاذ هذا النظام يشغل وظيفة مساعد نائب المدير العام او اية وظيفة أخرى بالدرجة الأولى (أ) بشرط ان يكون قد أمضى في الدرجة الأولى (أ) ست سنوات على الأقل . فاذا لم يتوفر فيه هذا الشرط فلا يجوز نقله الى وظيفة مساعد نائب المدير العام بالراتب المشار اليه .

اما كون النظام السابق رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ قد نص في المادة الأولى منه على وجوب العمل به من تاريخ ١٩٧٧/١/١ أي بأثر رجعي رغم صدوره ونشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٦ فلا قيمة قانونية لهذا النص لأن الدستور لا يجيز ان يكون للنظام أثر رجعي .

اما الفقرة (ج) من المادة (٢٥) المعدلة بالنظام رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٩ التي تجيز للمدير العام بموافقة مجلس الاداره ان يقرر الترفيع الى وظيفة مساعد نائب المدير العام أو ترفيع وظائف مساعدتي نائب المدير العام الى درجة اعلى دون التقيد بأحكام الفقرة (ب) من هذه المادة اذا ما اقتنع بوجود ما يبرر ذلك . فان حكمها هو حكم استثنائي من القاعدة الاصلية المقررة في الفقرة (ب) المشار اليها .

وحيث لم يرد أي تعديل لهذه القاعدة الاستثنائية فانها تعتبر ما زالت نافذة المفعول .

ومن الجائز للمدير العام ان يطبقها بقطع النظر عن حكم الفقرة (ب) .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر في ٢٥ صفر سنة ١٤٠١ هـ الموافق ١٩٨١/١/١ م .

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
برهان شرابي	عيسى طماش	صلاح ارشيدات	نجيب الرشيدان	موسى الساك
مندوب مؤسسة الاقراض	رئيس ديوان التشريع	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
الزراعي نائب المدير العام في رئاسة الوزراء				الرئيس الاول لمحكمة التمييز

هذا من المأمور

